

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الابراهيم ، عبدالرحمن البنا ، محمد المحاميد ، محمد سعيد الناصر

المميز : /وكيلته المحاميه

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٣٥٩ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢ القاضي بما يلي :

- ١- عدم ملاحقة المتهم عن جنائية الاجهاض المسنده اليه .
- ٢- تجريم المتهم .
بجناية قتل المغدور . طبقاً للماده
٣٢٦ عقوبات بعد تعديلها .

٣- وعملاً باحكام ماده ٣٢٦ عقوبات وضع المجرم
الشاقه المؤقتة مدة خمس عشرة سنه والرسوم محسوبه له مدة التوقيف .
بالاشغال

وتتلخص اسباب التمييز بالسببين التاليين :

١- ان البيانات المقدمه في القضية ضد المميز غير كافيه لتشكيل قناعة تامه بارتكاب
المميز لجنائية القتل المجرم بها حيث ان القناعه بذلك تتعارض مع المنطق ومع واقع
الاحداث ومدلولاتها العقليه الامر الذي يجعل الحكم المميز مبنياً على بيانات محاطه
بالشك الذي يجب تفسيره لصالح المميز .

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في الاعتماد على اعتراف المميز وكشف الدلاله الذي
اجراه المميز رغم انها متعارضان مع بعض الحقائق .

لهذين السببين تطلب وكيله المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية الى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً ان الحكم الصادر فيها جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعه وتسبباً وعقوبه ولا يشوبه اي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد ان واقعة هذه الدعوى وكما تحصلتها وقنعت بها محكمة الجنايات الكبرى تتلخص بأن المغدوره هي زوجة المتهم وفي يوم ٢٠٠٠/١٠/١٤ عاد المتهم من عمله إلى منزله مساءً وطلب من المغدوره ان تجهز له طعام العشاء حيث جهزت له العشاء المؤلف من الملوخية والأرز والدجاج وبعد تناوله طعام العشاء شعر بضيق في معدته وطلب منها ان تعد له الشاي وتمدد على السرير في غرفة النوم وبعد ان أحضرت له الشاي طلب منها ان يجامعها أثناء ان كانت تنام بجانبه فرفضت ذلك وادارت وجهها عنه إلى الجهة الأخرى ونامت على طرف السرير ونام بعد ذلك واستيقظ من نومه الساعة الرابعة والنصف فجراً في حين كانت المغدوره مستغرقة بالنوم حيث دخن نصف سيجارة وذهب إلى الحمام لقضاء حاجته واثاء وجوده في الحمام قام بسحب حزام روب المغدوره الذي كان معلقاً داخل الحمام وعاد إلى غرفة النوم ولفه حول رقبة المغدوره لفتين وشده بقوة حيث استيقظت فضربها بيده على فمها وانفها وتابع شد الحزام على رقبته أثناء ان كانت تصرخ وتحاول مقاومته إلا انه استمر بشد الحزام على رقبته لمدة عشر دقائق عندها ارتخى جسمها فقام بقلبها على الارض فارتطم رأسها بزاوية التخت وارتطم جنبها بالخزانة وقام برفع فرشاة السرير والخشب الموجود تحت الفرشة ووضع جثة المغدوره بين اضلاع التخت واعاد ترتيب خشبات التخت والفرشة كما كانت وذهب بعد ذلك إلى الحمام واغتسل ثم قام بعمل ساندويشة زيت وزعتر ومرابي وشاي وجلس في غرفة أخرى من غرف المنزل حتى الساعة الثامنة صباحاً حيث ذهب إلى عمله وكان شيئاً لم يكن أو يحصل وبعد ان انهى عمله في ذلك اليوم بحدود الساعة السابعة والثلاث مساءً ذهب إلى مكتب المحامي ليدفع له بدل أتعاب قضية عمالية كان قد وكله بها وعاد بعد ذلك إلى المنزل ودخل بعد فتح الباب بالمفتاح الذي كان بحوزته وأشعل ضوء المنزل وصعد

إلى منزل الشاهد التي تسكن في الطابق الثاني وسألها ان كانت المغدورة حضرت عندها فأخبرته إنها لم تحضر عندها ولم تشاهدها فطلب منها ان يستعمل الهاتف فذكرت له انه مقطوع وطلبت منه ان يتفقد سلك الهاتف وعاد لمنزله وترك ملبسه وعاد إلى منزل الشاهد واصلح سلك الهاتف واتصل بمنزل اهل المغدورة حيث رد عليه شقيقها فسأله ان كانت المغدورة عندهم فأخبره إنها غير موجودة عندها طلبت منه الشاهد ان يتصل بمنزل اهله ويسألهم عنها فرد عليها " شو بوديها عند اهله " فطلبت منه ان يتصل مرة ثانية باهل المغدورة حيث تحدث مع والدة المغدورة وسألها ان كانت المغدورة عندهم فذكرت له إنها غير موجودة عندهم فأخذت الشاهد الهاتف وتحدثت مع والدة المغدورة وطلبت منها الحضور لتسأل عن ابنتها ان كانت قد ذهبت للمستشفى وإثناء ذلك غادر المتهم إلى منزله وقام برفع فرشاة التخت والخشبات وشاهد المغدورة لا زالت في مكانها فأخذ يصرخ ويقول الحقيني " الشاهد " ميته وجدتها تحت التخت عندها سمعت والدة المغدورة صراخ الشاهد على الهاتف الذي كانت قد تركته مفتوحاً وحضر الجيران على الصراخ ودخل أحد المجاورين منزل المتهم وسمعت الشاهد يقول إنها ميته ومخشبة وحضرت والدة المغدورة ووالدها وشقيقها والشاهد وشاهدوا المغدوره ممدده داخل اضلاع التخت وملقوفاً حول رقبتها حزام الروب حيث قامت والدة المغدورة بفكه عن رقبتها عندها خرج الدم من فمها فاعتقدوا إنها بحالة غيبوبة فأخذ والدها يحاول ايقاظها بعمل الاسعافات الاولية إلا انه تأكد بعد ذلك بانها متوفيه بعد ان وضع اذنه على صدرها ولم يستمع دقات قلبها وحضر رجال الشرطة وتم نقل جثة المغدورة إلى المركز الوطني للطب الشرعي حيث تم تشريح الجثة من قبل لجنة الطب الشرعي ووجدت المغدورة حامل بجنين ذكر في الشهر السابع وتبين وجود احتقان وازرقاق بالإضافة لبقع نزفيه في الوجه والعينين والاحشاء وتوذم وان هذه العلامات تتفق مع حالات اسفسكيا الاختناق وتبين لهم كذلك وجود تسليط ضغط على فتحتي الانف والفم وتسلط ضغط برباط حول الرقبة وكسر في عظم الرقبة وعللوا سبب الوفاة باسفسكيا الخنق وبعد إجراء التحقيقات تكونت هذه الدعوى وتمت الملاحقه .

وبتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠١/٦٧ الذي قضى بتعديل الوصف الجرمي المسند للمتهم من جناية القتل العمد إلى جناية القتل القصد وتجريمه بهذا الوصف المعدل وعدم ملاحقته عن جرم الاجهاض وعملاً بأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم .

لم ترتض النيابة والتمهم بهذا القرار فطعنا فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة تمييز كل واحد منهما .

وبتاريخ ٢٠٠٢/٤/٨ اصدرت محكمتنا قرارها رقم ٢٠٠٢/٢٤٦ الذي قضى برد التمييز المقدم من النيابة العامه وقبول التمييز المقدم من المتهم ونقض الحكم المميز واعادة القضية لمصدرها للنظر في الطلب الذي تقدم به باحالاته الى مستشفى الامراض النفسيه .

بعد ان اعيدت الدعوى الى محكمة الجنايات الكبرى اتبعت النقض وأحالت المتهم الى المركز الوطني للصحة النفسيه للثبوت من حالته النفسيه والعقليه وبعد ان ورد التقرير الطبي المعطى بحق المتهم تبين انه لا يعاني من اي مرض نفسي او عقلي فكرر المدعي العام ووكيله المتهم اقوالهما ومرافعاتهما السابقه .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢ اصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم ٢٠٠٣/٣٥٩ قضى بتجريم المتهم بجناية القتل القصد خلافاً لاحكام ماده ٣٢٦ عقوبات ووضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة خمس عشرة سنة محسوبه له مدة التوقيف وعدم ملاحقته عن جنايه الاجهاض المسندة اليه .

لم يرتض المتهم بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز للأسباب الوارده فيه ، كما قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعته التي طلب فيها رد التمييز موضوعاً . وفي الموضوع ، وعن سببي التمييز : ومحصلهما واحد وهو النعي على الحكم المميز خطأ بالنتيجة التي توصل اليها .

وفي ذلك نجد ان البيئه الرئيسييه التي قدمتها النيابة العامه لاثبات ارتكاب المميز ضده للجرم المسند اليه تتمثل في اعترافه الذي ادلى به امام المدعي العام . وحيث ان الفقه والقضاء اجمعا على ان الاعتراف شأنه شأن باقي الادله في المواد الجزائيه التي تخضع لتقدير وقناعة المحكمه بصحتها عملاً باحكام ماده ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه .

الا أنه يشترط لاعتبار الاعتراف من عناصر الاستدلال في المسائل الجزائيه الشروط التاليه :

- ١- ان يكون صادراً عن شخص يتمتع بالاهلية القانونية .
- ٢- ان يكون صادراً عن ارادة حره غير مكرهه .
- ٣- ان يكون موافقاً للحقيقه والواقع .

وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى وبعد قيامها بتطبيق القانون على الواقعة التي خلصت اليها قد اوردت واقعة تتضمن ان المتهم بعد استيقاظه من نومه فجر يوم ٢٠٠٠/١٠/١٥ وتدخينه نصف سيجارة ذهب الى الحمام لقضاء حاجته وسحب بعد ذلك حزام روب المغدوره ولفه حول رقبتها اثناء نومها وشده مدة عشر دقائق حتى ارتخي جسدها وفارقت الحياه .

وحيث تجد محكمتنا ان محكمة الجنايات الكبرى لم تعالج بينات ووقائع قدمت في هذه الدعوى وحجبت نفسها عن التصدي لها سواء منها البينات الشخصية او الفنيه وهي :

- ١- واقعة تعرض المتهم للضرب وما ورد بالتقرير الطبي رقم ٢٠٠٠/٧٢/٤٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٥ وما ورد بشهادة منظمه الدكتور الذي تم الاستماع لشهادته في جلسة ٢٠٠١/٩/٢٧ وباقي البينه الشخصية حول مشاهدتهم آثار الضرب على المتهم .
- ٢- واقعة ضبط الصينيه وعليها الصحون ومدى توافق هذه الواقعة مع اعتراف المتهم بتناوله الساندوتش مع زوجته .
- ٣- واقعة العثور على اكثر من نوع من السجاير في المنزل .
- ٤- واقعة العثور على الحيوانات المنويه ومدى توافقها مع ما ورد باقوال المتهم من عدم مجامعته لزوجته .
- ٥- واقعة وجود دماء للمغدوره في الحمام والممر ومدى توافقه مع اعتراف المتهم حول خنقه المغدوره اثناء نومها على السرير .
- ٦- واقعة الاصابات والسحجات على جسم المغدوره وما هو مصدر هذه الاصابات .
- ٧- واقعة خروج المتهم صباحاً وتواجده في محله بعد ذلك ومقابلته المحامي ومدى توافق ذلك مع واقعه القتل فجراً من الناحيه الطبيه الفنيه وذلك بتحديد ساعة الوفاة ومدى تطابق ذلك مع ما ورد باعتراف المتهم .

وحيث ان القاعده في الاحكام الجزائيه وجوب اشتمالها على الادله والاسباب الموجهه للتجريم والاحاطه بواقعة الدعوى والادله التي تؤيدها والا كان الحكم معيباً ومشوباً لعدم كفاية الاسباب خلافاً لشروط ماده ٢٣٧/١ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه .

وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى لم تعالج الدفوع المثاره من الدفاع ولم تقم بمعالجة
البينه الفنيه والشخصيه المقدمه في الدعوى التي اشرنا اليها سابقاً واهمها الدفع المثار بعدم
صحة اعتراف المتهم لدى المدعي العام ، اذ يجب ان يكون قرار الحكم واضح الدلاله لا
جهاله فيه كاملاً في منطوقه مبنياً على وقائع ثابتته بصوره جازمه ولان الاحكام الجزائيه
تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والتخمين وعليه يكون الحكم المميز قاصراً في
التعليل والتسيب وحرماً بالنقض .

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون فنجد في ردنا على التمييز المقدم من المتهم ما
يغني عن الاجابه .

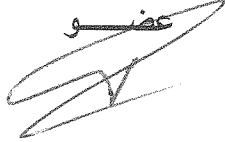
لهذا نقرر نقض الحكم المميز واعادة القضية لمصدرها لاجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٩/٧/٢٠٠٣

القاضي المترئس



عضو

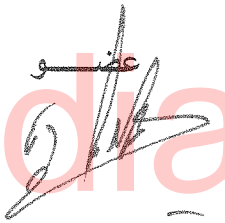


عضو



الأمن

عضو



رئيس الديوان



دقق

اض